الفصل الخامس

الحكم المحلى والتنمية الريفية المتكاملة

تناولنا فى الفصول السابقة مجموعة من القضايا الرئيسية التى ترتبط بالمتغيرات الأساسية للدراسة وهى : الحكم المحلى والتنمية الريفية واستعرضنا فى هذا المقام المقومات التشريعية لهذا النظام الذى له وثيق الصلة بشكل النظام السياسى وهو أساساً نظام اجتماعى يتكون من مجموعة القواعد والمعايير الرئيسية التى تحكم سلوك الأفراد والجماعات وتنظيم علاقاتهم فيما بينهم ، وإذا كان الحكم المحلى يرتبط بشكل النظام السياسى فإن تنفيذه يستند إلى إدارة علمية لأنه لا يتصور أن يكون هناك حكم محلى بدون مساندة الإدارة ، وفضلا عن ذلك فقد أوضحنا تطبيقات الحكم المحلى فى مصر بدءاً من تنفيذ نظام الإدارة المحلية حتى الإتجاه لنظام الحكم المحلى . وإذا كانت هذه المناقشات تناولت الإطار النظرى لهذا النظام فإن وظيفته تبدو من خلال الدور المنوط به من تنمية المجتمعات المحلية تنمية شاملة .

ومن هذا المنطلق بدأنا فى مستهل الفصل السابق فى مناقشة مجموعة من القضايا التنموية بصفة عامة ، وقضايا التنمية الريفية بوجه خاص باعتبارها بيت القصيد من هذه الدراسة وخرجنا بنتيجة هامة هى أن القيام بدور فى التنمية المحلية على المستوى الرسمى بأسلوب فعال ومثمر لا بد أن يستند هذا الدور إلى مساندة ودعم الحكم المحلى فى الإقليم لأن السلطة المركزية لا يمكنها بحال أن تتعرف على كافة المشكلات والاحتياجات المحلية ، كما تفعل السلطات المحلية وعلى هذا الأساس كان تنفيذ الحكم المحلى يمثل ضرورة اجتماعية وتنموية ، بمعنى آخر أن دور الحكم المحلى فى الأقاليم هو دور تنموى يبغى الإرتقاء بمستوى حياة الإنسان مادياً ومعنوياً .

والمقصود بدور هذا النظام فى حقل التنمية دور العاملين على تنفيذه من

خلال كافة المقومات والعمد الرئيسية التى تشكل طبيعة وأهداف هذا النظام وسواء كان هذا الدور خدمى الطابع أو إنتاجى ، والمقصود من توضيح هذا الدور على مستوى القرية لأنها أحوج ما تكون إلى دراسات من هذا الشأن فضلاً عن حاجتها الشديدة إلى تنمية رشيدة حتى تتوازن فى تقدمها مع المدينة بقدر الإمكان .

ووفقاً للبناء المعرفى عن الحكم المحلى وعملية التنمية الريفية المتكاملة نحاول فى هذا الفصل توضيح العلاقة الوظيفية الضرورية بين المتغيرين وبناء على ذلك تتناول خطة هذه المناقشة توضيح طبيعة العلاقة بين المفهومين وتحديد نمط المؤثرات الثقافية فى دور الحكم المحلى من أجل إحداث التغير الاجتماعى ودور السياسة الاجتماعية فى تنمية المجتمعات الريفية باعتبار أن هذه السياسة تمثل الجانب التنموى الخدمى ومن يتخذ القرار فى إطار هذا الدور التنموى ودور كافة العاملين على تطبيق نظـام الحكم المحلى فى حقل التنمية الريفية باعتبارهم ممثلى السلطة المحلية فى الإقليم مع توضيح أهمية الإسهام الشعبى إلى جانب الجهد الحكومى الرسمى من أجل تحقيق المستهدف من الخطة .

التنمية المحلية والحكم المحلى :

هناك علاقة وطيدة بين المفهومين ، فالتنمية المحلية تعاون الأفراد والجماعات على اكتشاف مشكلاتهم وتحقيق رغباتهم ومساعدة أنفسهم بأنفسهم ، والعلاقة وطيدة بين التنمية والحكم المحلى إذا ما علمنا أن كلاهما معاون للآخر فى النهوض بالقرية ، فالتنمية تتم فى إطار فلسفة ومقومات نظام الحكم المحلى وأساليبه بمعنى أن أجهزة الخدمات مثلا يمكنها أن تبدأ بإقامة مشروعاتها بنفسها ثم يأتى دور الحكم المحلى ليدعمها ويعاونهـا على الوصول إلى الهدف الذى يقدمها المساعدات والموارد اللازمة طبقاً للمسناه من تشريعات ذلك أننا نلمس أن برامج التنمية المحلية ينبغى أن تعتمد على الجهد الذاتى ، ثم يأتى بعد ذلك دور السلطة المحلية لدعم هذا الدور وبذلك يحدث التكامل بين الدورين وهو المطلوب فى هذا الشأن .

وأن من الأهمية بمكان التنسيق بين الجهد الرسمى والأهلى حتى تضمن فعالية أشد من جانب السكان لتنفيذ البرامج المحلية ويبدو ذلك من خلال مشروعات مختلفة كالتعليم مثلا ، كما أنه من الأهمية بمكان أن تقوم السلطات باستثمار طاقات وقدرات ومواهب الجماعات المحلية المؤثرة أفضل استثمار فى تنفيذ سياسة الخدمات والانتاج بالقرية .

ومن الجدير بالذكر أن قوة أو ضعف السلطة المركزية يفرض نفسه على العاملين فى حقل التنمية الريفية المحلية ، ذلك أن هـذه المشروعات التنموية ذات الطابع المحلى إنهى إلا امتداد لإطار التنمية الشاملة التى تنفذها الدولة ومن هنا ينعكس قوة أو ضعف السلطة المركزية على هذه البرامج المحلية.

ومن هنا كان من اللازم أن يعطى الحكم المحلى للجان التنمية المحلية قوة للدفع لإبداء المشورة فى مجالات التنمية الريفية فى إطار دور متكامل مع الجهات المركزية بمعنى إننا حين ندعم النظام الديمقراطى اللازم لدفع عملية التنمية فانه ينبغى أن نتجه بالمبدأ الديمقراطى لكى يكون عنصر تقدم تنموى لا عنصر فوضوى وتسيب يتم تحت شعار الديموقراطية ولا مانع من المحاولة والخطأ فى بداية الأمر .

أما من حيث الأثر السياسى للتنمية المحلية فانه يمكن القول أننا نتجه من خلال عملية التنمية المحلية إلى بناء نمط ساسى من الديموقراطية ، وذلك أن التنمية المحلية إن هى إلا جهد متعاظم لتطور المجتمع إقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ، وتطور الهيكل الزراعى كى ينجز فى إطار علمى تكنولوجى متقدم والخروج بالقرية من عزلتها الثقافية ، إن تحقيق ذلك يمكن أن يتم من خلال ندوات سياسية تشجع السكان على الإسهام فى حركة التخطيط والتنمية الريفية المتكاملة ، كل هذا بهدف إحداث تغيير إجتماعى داخل القرية وهذا يتطلب شكل من أشكال الإدارة العلمية والتنظيم البناء والعمل بروح الفريق مع الحكومات المحليـة مع التضحية بكل

ما هو ذاتى وتعويد السكان على التعرف على احتياجاتهم واهتماماتهم من أجل اتخاذ القرار المناسب .

وفضلا عن ذلك ينبغى أن يستثمر الحكم المحلى جهود كافة أشـــكال التيارات المحلية والحزبية من أجل تغيير شامل لاتجاهات الناس وأفكارهم حيث تستبدل باتجاهات معاصرة تساند مبدأ تحمل المسئولية من أجل إعطاء دفعة قوية للمبدأ الديمقراطى ذلك أن القيادات السياسية المحلية لها تأثيرهائل فى نفوس الأفراد والجماعات بحيث يؤدون دوراً متعاظماً فى مجال التنمية المحلية ، وينبغى لهذه القيادات أن تتخذ لهـــا قنوات اتصال مع القيادات الأخرى فى القرى المجاورة أو المدينة ذلك أن الاتصال عنصر هام لاحتكاك الأفكار وتأكيد مبدأ اللامركزية والحكم المحلى (١) .

ونتفق مع « ماكيرجى » فى أهمية وخطورة الدور الذى تلعبه القيادات المحلية فى الريف فهذه القيادات تنمى الثقة فى نفوس السكان نحو كل ما يمكن أن ينجز من أجل خدمتهم من مشروعات خدمية وإنتاجية ، إن هذه القيادات هى مفتاح الوصول إلى أغراض المجموع وأهدافهم والعمل على ترجمة كل ذلك من خلال برامج العمل التنموى فى صورة إســهام شعبى إلى جانب الدعم الرسمى الحكومى

المؤثرات الثقافية فى دور الحكم المحلى من أجل التغير :

إن الخبرة فى مجال التغيير وتنمية المجتمعات الريفية فى كثير من بلاد العالم قد ركزت الاهتمام نحو إعطاء أهمية للعوامل الثقافية فى قبول أو رفض برامج التغيير الوافدة إليها من الوكالات المتخصصة ، فضلا عن ذلك هناك إتجاه يشير إلى أهميـــة الخبرات والمساعدات الفنية التى تعطى دفعة قوية للعوامل الثقافية التى ينبغى أن تركز الإنتباه بشأنها من أجل نجاح برامج

---

(1) B. Mukerji : Community Development in India, Orient Longmans, 1961 p. 177.

التنمية وتهيئة المناخ المحلى لقبولها ، وعلى هذا الأساس فإن المخططين المهرة يراعون كافة الإتجاهات السائدة فى المجتمعات النامية مع افتراض أنها فى حاجة إلى درجة من الحماس نحو إستخدام أدوات ووسائل ناجحة فى حركة التنمية ، وعلى ذلك فان الاتجاه المعاصر يركز على الأدوات الفنية الحديثة وتلمس العناصر الثقافية والقيمية السائدة فى المجتمع المستهدف من حركة التنمية .

أن وكالات التنمية الريفية وبرامجها تقبل التفاعل مع هذه العناصر الثقافية وليس من شك فى أن إتجاه هذه الوكالات نحو إحداث التغيير داخل المجتمعات النامية لابد أن يتأثر بتلك العناصر الثقافية وكافة الإتجاهات والنظم الاجتماعية السائدة وأن الموافقة على قبـول برامج التنمية هذه أو جزء منها إنما يعتمد بشكل رئيسى على اعتبارات ثقافية مشتملة على بعض العادات وأنماط المعتقدات السائدة فى البناء الاجتماعى والمؤثرة فى إتجاهات الأفراد والجماعات نحو حركة التغيير ذاتها .

ذلك أنه عن طريق العادات السائدة فى المجتمع يمكن التعرف على مدى إستجابة الأفراد لبرامج التنمية المنظمة من قبل هيئة التنمية المحلية ، وعلى ذلك فانه من الممكن أن تقدم اللجان التنفيذية للحكم المحلى برامج متمشية مع بناء المجتمع ونظمه وتكون ذات أغراض مستحدثة ومتجددة حتى يمكن جذب إنتباه الأفراد إليها ، وفضلا عن ذلك فان المعرفة بتنوع رغبات الناس وقبولهم ضرورة تمليها ظروف إتمام حركة التنمية المحلية .

وما يقال عن العادات يقال أيضاً عن التقاليد إذ أن لها سلطان السحر فى نفوس الأفراد والجماعات خاصة فى المجتمعات بسيطة التكوين مثل الريف إذ كثيرا ما يرفض السكان برامج التنمية تحت تأثير ما يعتقدون فيه من تقاليد .

وهكذا تحكم العناصر الثقافية والاجتماعية الأنماط التقليدية للعمل التنموى كما تحكم مدى المساهمة الفردية والجماعية فى كثير من أنشطة حركة

التخطيط والتنمية الريفية ، ومن ناحية أخرى فان أنماط التعليم وأشكال السلوك الذى تدرب عليها التلاميذ يمكنهم من تقبل حركة التنمية الريفية داخل مجتمعاتهم .

وناهيك عن تأثير الأعراف السائدة خاصة فى الريف ، تلك الأعراف التى تقاوم حركة التنمية المتوقعة ، ويكفى أن أضرب مثلا لذلك بمدى قبول الفرد تحت تأثير الأعراف لدواء معين أو أن يترك نفسه لما يعتقد أنه صواب .

وفوق كل ذلك فان البناء الاجتماعى وتباين الأدوار فيه بحسب السن والجنس والأنماط المهنية ومستويات القيادة المحلية كلها عوامل دينامية تؤثر فى مستقبل حركة التنمية فضلا عن تأثير ضغوط الجماعات الداخلية التى تمثل للمخطط والمنفذ على حد سواء مشكلات كثيرة ، وفوق ذلك فان أمام السلطة المحلية دور هام نحو إقناع الموسرين من أبناء القرية نحو الإسهام فى تنمية قريتهم ذاتياً إلى جانب مايسود المجتمع الريفى من دوافع سياسية ودينية واجتماعية تلعب دورها فى هذا المضمار .

ومن بين العناصر الثقافية التى تلعب دورها فى حركة التخطيط والتنمية المحلية درجة تعقد العلاقات الاجتماعية السائدة فى القرية ومقدار مايسود بين الأفراد من إتجاهات معينة يصعب تفسيرها بالفهم المعاصر ، ومدى إحساس الناس ببرامج التنمية وتلعب القيم الاجتماعية دوراً متعاظم تجاه قبول الأفراد لبرامج التنمية المقدمة لهم من عدمه (١) .

وجدير بالذكر أن هـذه المؤثرات الثقافية تلعب دورها فى تعويق وظيفة الوحدات المحلية الريفية فى مجال التنمية أو تعمل على تقدمه ، وقد لمس المؤلف كيفية خطورة القيم والسنن الاجتماعية وهو بصدد تتبع هذه

(1) S. C. Dude : Indias Changing Villages, Hienmans factors in Community development, Routledge & Kegan Paul Ltd, London, 1958 p. 132.

المؤثرات من خلال القرية وكذلك فان من الأهمية بمكان أن تعمل الوحدة المحلية فى الريف على ترشيد سلوك الفرد والإعلاء من نمط عاداته وتقاليده حتى تواكب الوضعية المعاصرة وهذا يحتاج إلى قيادة محلية لديها القدرة على تنفيذ ذلك .

السياسة الاجتماعية وتنمية المجتمعات الريفية :

وإزاء تأثير العنـاصر الثقافية والاجتماعية فى الدور التنموى للسلطة المحلية فى الريف كان من الأهمية بمكان أن تناقش هذه الوضعية الثقافية المصاحبة للدور فى ضوء نظرية السياسة الاجتماعية بمعنى أننـا لا نأخذ السياسة الاجتماعية كمفهوم مجرد أو خالى من أى مضمون أمبريقى ، لكننا نفهم هذه السياسة باعتبارها تقرب بين المفهوم الرسمى لبرامج التنمية والموقف الاجتماعى للفرد أو الجماعة تجاه هذه البرامج بقدر الإمكان بهدف تحقيق غاياتها وأهدافها بمـا يتفق والأنماط الثقافية والاجتماعية المتطورة .

أن دور السياسة الاجتماعية فى تنمية المجتمعات الريفية تستهدف إحداث نمط التكامل بين العنصر الرسمى والأهلى يضمن تحريك الدوافع والمهارات من أجل حماية المجتمع من أسباب الوهن الاجتماعى تتجه السياسة الاجتماعية فى الريف إحداث شكل من أشكال الرعاية لبرامج الخدمات سواء فى مجال الإسكان فى والتعليم . غير أن فلسفتها فى الريف مثلا قد يقف أمامها عقبة تبدو فى ظهور مشروعات خاصة تخدم قضية التنمية ويحاول القائمون بتنفيذ السياسة الاجتماعية ضم هذه المشروعات للبرامج التنموية العامة بحيث تبدو المشروعات الرسمية والخاصة فى شكل منسق بعيد عن التكرار قائم على أساس مخطط .

كما تلجأ السياسات الاجتماعية إلى تدعيم ما يسمى بخدمات المجتمع المحلى التى وإن قدمت إلى الأفراد إلا أنها تهدف إلى إشباع الجوانب الاجتماعية للمواطنين وكافة هذه البرامج والخدمات التى تستهدف السياسة الاجتماعية فى الريف قد تطورت مؤخرا إلى مفهوم التنمية المحلية الخدمية منها أو

الإنتاجية وأحياناً ما يقصد بالسياسة الاجتماعية ما يطلق عليه أسلوب الرعاية الاجتماعية وهذا يصادفها مشكلتين : الأولى تتعلق بكيفية توزيع الخدمة بأعلى كفاءة ذاتية على أكبر عدد من الناس ، والثانية هى كيفية إدارة الدور للمستفيد أو صانع الخدمة وهذه المشكلة هى ترجمة حقيقية لمشكلة أعمق وهى صنع القرار ذلك أن السياسة الاجتماعية تستند إلى قوة القرار السياسى وأنها تتأثر بالقيم السائدة(١) .

فضلا عن ذلك فإن هناك تداخل بين ما يسمى بسياسة اقتصادية ترتكز إلى الجانب المادى التكنولوجى فى المجتمع : وسياسة اجتماعية تتأثر بالجانب القيمى وتفسير ذلك أن هناك جماعات لها مكانة اجتماعية واقتصادية بارزة لكن بفعل عوامل الحراك الاجتماعى ترتقى فى السلم الهرمى طبقات كانت هابطة اقتصاديا ثم أصبحت منافس الجماعات الأولى المكانة والوضع الاجتماعى المتميز ، وهذ التناقض فى الشعور الطبقى يعبر عن إخفاق فى عملية التكيف الاجتماعى للأوضاع المستحدثه(٢) .

وعلى هذا الأساس فإن أى تغيير اجتماعى ينتج عن تنفيذ مشروعات خدمية أو إنتاجية بفضل السياسة الاجتماعية المرسومة من قبل الوحدة المحلية فى القرية أو بالتعاون معها سوف يتيح الفرصة للأفراد والجماعات إلى إبراز مواهبهم وقدراتهم بحيث يستثمرونها بحكمة أو بتشجيع من القيادات المحلية وهنا لابد من حدوث - على المدى البعيد - خلخلة فى النظام الطبيعى فى القرية بما يسمح بظهور طبقات اقتصادية أو اجتماعية مستحدثة .

سلطة اتخاذ القرار :

ترتبط عملية اتخاذ القرار فى حركة التنمية الريفية المتكاملة مع كافة

T. H. Marchal : Social Polick, Hutchinson & Co. Ltd. London 1965 p. 11.

(2) C. A. R. Coisland : The futnre of Socialism, Johathan Cape, London 1965 p. 128.

السياسات المتبعة من اجل تحقيق هذه التنميه . بل انه يمكن القول أن السياسة فى نهايتها قرار بفعل شيء ، ولذلك فإن صنع القرار عملية تدخل فى إطار الدور المنوط بالسلطة المحلية فى مجال التنمية ، ولكن ما نود الوصول إليه هو التعرف على المبادئ الأساسية لإتخاذ القرار ، هل صنع القرار التنموى يأتى من جانب القائد المحلى أم أنه يتم بالأسلوب الديمقراطى والرأى العام .

وبادىء ذى بدء يمكن القول أن عملية صنع القرار إن هى إلا عملية اجتماعية لأن صياغة القرار يأتى من خلال واقع اجتماعى وثقافى يعيشه المجتمع كما أنها عملية مستمرة ويشترك فى صنع القرار أصحاب المصلحة الحقيقية فى اتخاذه حتى نضمن فعالية تنفيذه إذا تم ذلك بأسلوب ديمقراطى ، ومن الملاحظ الآن أن عملية صنع القرار فى الوقت الحاضر إنما تتم فى ظروف معقدة تسودها النزعة المادية مع تعقد العلاقات ولذلك فإن التحليل التنظيمى لصنعه القرار كما يجىء بشكل دينامى ربما بات أيضاً بشكل استاتيكى ثابت بحسب أدوار الأفراد وتنظيماتهم وعلاقاتهم مع بعضهم(١) ويعنى ذلك أن اتخاذ قرار تنمية المجتمعات الريفية إذا اتخذ بأسلوب ديمقراطى فإنما يجىء من خلال الجهد المشترك بين الوحدة المحلية فى الريف مع القيادات المحلية الأهلية وبذلك يطمئن إلى سلامة تنفيذه لأنه نابع من البيئة الاجتماعية صاحبة المصلحة الحقيقية فى التغيير .

وترتبط صناعة القرار إلى جانب ذلك بشكل الإدارة العلمية فى عالم اليوم والتى تطورت بفعل تطور التنظيمات الإدارية الهادفة إلى بناء سلوك له السمة الحيوية والتفاعلية بل إن الضرورة تحتم الوصول إلى قرارات معينة من أجل ترشيد السلوك ولذلك فهى لها خطورتها ويصبح الإدارى إنسان له وزنه

(1) Cyril Sofer : Organizations in Theory and Practice Heinman educational books, London 1972 p. 265.

ويستفيد من الظروف المتاحة لكى يصنع القرار فى ضوئها هادفا الوصول إلى بناء استراتيجية إدارية تفيد العمل التنموى(١) وهذا يؤكد ما سبق قوله من أن نظام الحكم المحلى وإن ارتبط بشكل النظام السياسى فإنه من ناحية أخرى يلزم أن يرتكز إلى أسلوب إدارى علمى .

وحول استراتيجية صنع القرار فإنه قد تقع مشكلة معقدة مردها أن صناعة القرار نفسه ليست عملية فرد بعينه وإنما عملية مشاركة أعضاء فريق العمل وإذا ما قدر التفاعل بينهم لم يتمكنوا من صناعة القرار الحكيم لأن حلقة الإتصال مفقودة بينهم فى الوقت الذى تكون فيه العلاقات المتبادلة بين المشاركين فى صنع القرار أمر تحتمه مصلحة الجماعة وبذلك يصبح المشاركين فى صنع القرار لهم وزنهم وتأثيرهم وقدرتهم على التوصل إلى القرار المناسب بفضل مستوى أداء رشيد من جانبهم يستمد قوته من النسق القيمى للمشاركين لأن تفكيرهم تابع من هذا النسق الذى يعبر عن إعتقادهم .

ومن العوامل التى تؤثر على المشاركة فى صنع القرار ما يحيط به من ظروف بيئية اجتماعية ليكون لها تأثير ذات معنى وهى تتمثل فى القوة المتاحة للمشارك فى صنع القرار والقيم السائدة ومستويات السلوك القيمى المتوقع والمتأثر بهذه الظروف ، وفضلا عن ذلك فإن العلاقات بين الأعضاء المشاركين لها أهميتها فى صنع القرار وهذه العلاقات تعطى الفرصة للتواصل بين الأعضاء ومن الخطورة بمكان أن تمثل هذه العلاقات ارتباطاً معينا بالسلطة وفى هذه الحالة لا يصدر القرار بشكل موضوعى ، وقد يصل الأفراد إلى قرار ما على مراحل حيث تبدو المناقشات الجانبية التوفيقية ويكون حصيلتها صدور قرار اجتماعى أو يعبر عن رأى الأغلبية(٢) .

---

(1) C. T. Hardwick & Other : Administrative Stratigyand decision Making D. B. Tara Porvale & Sons Co. privale Ltd ohi 1966 p. 496.

(2) K. J. Radford : Complex Deicision ' Problems Reston Publishing Comp. 1977 p. 20

أى أنه فى إطار هذه الظروف الموضوعية أو المعوقة يمكن اتخاذ قرار ما بشأن مشروع تنموى ريفى فى مجال خدمى أو إنتاجى ولكن يجب أن يكون هذا القرار نابع من إدارة اللجنة التنفيذية لتنمية القرية والتى تضم بين أعضائها أعضاء ممثلون عن السلطة المحلية فضلا عن أعضاء من المجلس المحلى وهم منتخبون أساساً ؛ يمكن للجنة أن تصل إلى اتفاق بعد مناقشات جانبية بين الأعضاء وإن كان المشاهـد أن هناك نوع من الحساسية بين أعضاء اللجنة التنفيذية المعينون والمنتخبون .

دور العاملين فى حقل التنمية الريفية المتكاملة :

بطبيعة الحال فإن سلطة اتخاذ القرار فى مجال التنمية لا يمكن لمجال أن يستند بها فرد بعينه لكونه رئيسا أو قائدا محليا وإنما صنع القرار هو نتاج تفكير اجتماعى يسهم فيه كافة العاملين فى حقل التنمية الريفية حيث يتم التنفيذ بعد اتخاذ القرار فما هو إذن دور العاملين فى إنجاز المستهدف من الخطة ، ما هو أسلوب الاتصال فيما بينهم ، وكيف يتعاملون مع تراث ثقافى يكاد يكون مقدسا بطئ التغيير .

من الطبيعى أن هؤلاء العاملين فى حقل التنمية الريفية يلزمهم درجة الوعى بضرورة أن يكون سلوكهم التنموى نشطا وفعالا طوال فترة التنفيذ لأن ذلك سوف يترك انطباعاً معينا لدى المستقبلين للخدمة من السكان حول فلسفة برنامج التنمية ذاتها ، وفضلا عن ذلك يجب أن يعلموا أن جمهور المتعاملين معهم من سكان القرية تختلف شخصياتهم وتتباين نظرتهم إلى هؤلاء القادة لذلك يجب أن نتوحد كلمة هؤلاء حول فلسفة عامة لبرامج التنمية تقلل بقدر الإمكان من نظرة الشك فيهم من جانب المجموع الذى درج على ذلك فى الماضى . كما يجب أن يتم جهد هؤلاء القادة بروح الفريق ودون تعصب أو حبا فى الظهور والتسلط وبذلك يمكن أن تنجز برامج التنمية أهدافها داخل إطار ثقافى يختلف تماماً عن ثقافة المدينة كما يشير إلى ذلك

سوروكين ، وفضلا عن ذلك ينبغى على المنفذين لبرامج التنمية أن يتعرفوا على خصائص سكان الريف هؤلاء الذين يعملون فى الزراعة فهى مهنتهم الأساسية ويعيشون فى بيئة طبيعية واجتماعية تبدو فيها علاقات الوجه للوجه لأن المجتمع الريفى نفسه مجتمع مغلق بسيط الحجم قليل الكثافة ، يبدو سكانه أكثر تجانساً ويكاد يقل فيهم فرص التدرج والحراك الاجتماعى والتفاعل بصوره المختلفة(١).

هؤلاء القادة يمكنهم عن طريق تنفيذ برامج التنمية الريفية من إنجاز التغير الاجتماعى اذا ما استطاعوا أن يوفروا درجة من الاستعداد لقبول التغير من المواطن العادى ، وفضلا عن ذلك ينبغى عليهم اختيار المشاركين معهم وتنفيذ البرنامج من العاملين الذين يستطيعون اتخاذ القرار المناسب لإحداث التغير المطلوب .

ويتمكن العاملون فى حقل التنمية الريفية من قياس مدى نجاحهم فى تحقيق أهداف البرنامج التنموى خلال ما يؤدون من جهد بل من خلال انعكاس هذا الجهد على المواطن العادى واقتناعه به ومن ثم مشاركته لهم وإسهامه معهم فضلا عن ذلك يستطيع هؤلاء العاملين الحكم على نجاحهم فى مشروعاتهم إذا كانت هذه المشروعات تؤدى فعلا إلى إحداث تغير نوعى ملموس يؤدى إلى تغير اتجاهات السكان تجاه فلسفة التنمية هكذا يصبح هؤلاء القادة قادرون على أداء دورهم من أجل أعطاء دفعة قوية لجهودهم وجهود المساهمين معهم من المواطنين العاديين كما يجب أن تحكمهم النظرة التقدمية البناءة فى كل خطوة من خطوات تنفيذ برنامج التنمية (٢) .

---

(1) Peter H. Mann : Anapproach to Urban Sociology, Routledg & Kegan Paul, London, 1965, p. 7.

(2) William W. Biddle : The Commnunity Development Process Amerind Publishing Co. PVT Ltd New Delhi 1965 p. 32.

تلك هى مجموعة من التوجيهات التى يمكن أن تشكل فى مجموعها دور العاملين فى التنمية الريفية وهى فى مجملها قائمة على أسس اجتماعية وسيكلوجية وثقافية لطبيعة المجتمع الريفى وسكانه ولكن برامج التنمية وتنفيذها بجهد فعال إنما يتم من خلال شبكة اتصال متينة بين هؤلاء العاملين والمواطن العادى الذى يمكن أن يشارك فى دراسة مشكلات بيئته بصورة أو بأخرى .

ونظراً لأهمية هذه المشاركة الشعبية من جانب القاعدة العريضة من سكان القرية فقد رأى مؤتمر القادة الإداريين أن المشاركة فى مجالات التنمية الاجتماعية يزيد من فاعلية نظام الحكم المحلى إذا قامت الفئة المشاركة على أساس اقتناع ذاتى داخلى بأن الفرد أصبح إيجابيا لبيئته وأن يحظى بتقدير المشرفين على برامج التنمية فى الريف فيزداد خبرة إذا ما أتضح الهدف من برامج التنمية أمامه وبذلك يستطيع أن يتحكم فى الموقف التنموى وأن يشجع غيره على المشاركة الفعالة فتكون طبقة من القادة المحليين الذين أدركوا فلسفة التنمية والتغيير(١) .

وكمثال للمشاركة المحلية فى برامج التنمية فقد تم إجراء مسح لدور المرأة الريفية فى عدد من المجتمعات عن طريق مكتب التنمية والإدارة بالولايات المتحدة ، ومكتب المساعدات الفنية ووكالة التنمية العالمية تم ذلك البحث فى : غانا ، كينيا ، بوليفيا بارجواى ، بيرو ، وأعدت مؤشرات محددة لقياس تغير دور المرأة وهى مؤشر التعليم والزيادة السكانية ومؤشر الإسهام فى القوى العاملة :

وقد توصل هذا البحث إلى عدة نتائج منها ،

١ — يركز البحث على نشاط المرأة الريفية فى صنع القرار ودورها فى الإنتاج الزراعى وزيادة دخل الأسرة .

---

(١) الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة : مؤتمر القادة الإداريين الدورة الخامسة حول مشاكل تخطيط وتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية ص ٣٢ .

٢ــ المرأة اليوم تميل إلى أن تلعب دوراً نشطاً فى صنع القرار التنموى .

٣ــ تساوت المرأة مع الرجل فى بعض مجتمعات البحث وأصبحت عضواً فى لجان تخطيط القرية .

٤ــ للمرأة نشاط إقتصادى ملموس فى تسويق المحصول .. إلخ .

٥ــ فى خمس دول من دول البحث كانت المرأة أكبر مشجع للسلطات لتنفيذ مشروعات البيئة وتنظيم مواردها .

٦ــ تؤدى المرأة دوراً هاما فى الصناعات المنزلية .

٧ــ هناك بعض المؤشرات الثقافية والاجتماعية لدور المرأة التنموى من أجل صناعة مستقبل مجتمعها .

٨ــ وأن هذه المشاركة فى صناعة مستقبل المجتمع تسير بشكل مطرد .

٩ــ أن مشروعات الصناعات المنزلية تشغل بال المرأة وقد تغيرت سلوكياتها فى هذا المجال .

١٠ــ تختلف وسائل المرأة فى مشروعات التنمية من مجتمع لآخر .

١١ــ أن اشتراك المرأة فى المنظمات المجتمعية من شأنه أن يوفر لها درجة من الإستقلال (١)

إذن أصبح هناك درجة من الوعى بضرورة الإسهام المحلى فى مشروعات البيئة وأصبح هناك تواصل بين القيادة الرسمية أو السلطة المحلية وبين السكان أنفسهم ولكى نزيد من درجة التواصل هذا ينبغى أن تصاحب عمليات التنمية إن لم يكن يسبقها بفترة طويلة انتشار كافة وسائل الإتصال مثل الصحف والراديو .. الخ التى تدعم شبكة الإتصال بين المواطنين

---

(1) Donald R. Mickelwait & Other : Wemen in Rural Development alternative, Inc. U. S. A. 1976.

وقيادتهم المحلية سواء كانت رسمية أم أهلية ، هذا التواصل أمرمهم جداً للإنسان الريفى المحافظ الذى مايزال يحافظ على الأوضاع التقليدية برغم انتشار التعليم ، وبهذه الوسيلة نستطيع أن نخلق رأيا عاما تجاه حركة التنمية فى الريف حيث تتوحد المشاعر نحو قبول التنمية كوسيلة لرفع مستوى الأداء والتفاعل مع الأحداث ومناقشة القرارات السياسية فى هذا الشأن (١) كل هذا ينبغى أن يتم مع عدم إغفال فى خضم حركة التغير لطبيعة المجتمع الريفى علاقات أفراده وجماعاته وهل تغيرت هذه العلاقات أم لا وهل ما يزال الإنسان الريفى يحيا حياةجمعية وهل مايزال سلوكه تقليديا أم أصبح أكثر رشدا لتقبل أهداف التنمية بأسلوب مرن وشامل (٢)

نخلص من كل ما تقدم أن حركة العمل فى مجال التنمية الريفية هى قسمة مشتركة بين السلطة المحلية فى القرية وبين السكان أنفسهم وأنه بدون هذا التداخل فى الدور لا يمكن لهذه السلطة المحلية بمفردها أن تنجز أهداف الخطة ومرابيها القريبة والبعيدة ، فما هو اذن دور اللجنة التنفيذية للحكم المحلى بالقرية فى مجال هذا العمل التنموى ؟

---

(١) د. محمود عودة : أساليب الاتصال والتغير الاجتماعى ، دار المعارف ١٩٧١ ، ص ٤٤٩ .

(2) Room Christenson & Others : Voice of people Mc Graw, Hill book Comp. Second edition, New York 1961 p. 8.